بعد تسعة أيام من المداولات والمناقشات الديمقراطية، مفاجئة لكل الذين راهنوا على انقسام المنظمة وعلى تجزئة الصف الوطني الفلسطيني.

والايجابية الأولى، التي أظهرتها الدورة، هي البيان السياسي الشامل الذي عمل على ضبط كافة مراحل التحرك السياسي والعسكري للقيادة المنتخبة (نصه في ملاحق هذا العدد من شؤون فلسطينية).

أما الثانية، فتتمثل في الاصرار على تجميع وتوحيد كافة قوات الثورة الفلسطينية ضمن «جيش التحرير الوطني الفلسطيني».

واعتبر عرفات «أن الثورة لم تحقق معجزة الصمود فحسب، ولكنها حققت معجزة ثانية هي إعادة التنظيم وإعادة البنية التحتية التي كانت اسرائيل تريد تحطيمها». وأكد عرفات، في كلمة الاختتام، أن المنظمة لا تريد «الوطن البديل» لا في جنوب لبنان، ولا في الضفة الشرقية» فالوطن هو «فلسطين، وعاصمتها القدس».

وتضمن البيان السياسي، النقاط التي عولجت في مناقشات اللجان الثماني والتي اقرها المجلس. فتم التأكيد اولا، على ضرورة الارتقاء بصيغ العلاقات التنظيمية في جميع المؤسسات والهيئات في المنظمة، على قاعدة العمل الجبهوي والقيادة الجماعية، وعلى اساس البرنامج التنظيمي والسياسي الذي اقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، لتعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. كما أكد المجلس على استمرارية التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل. وعلى حق قوات الثورة في ممارسة العمل العسكري ضد العدو الصهيوني من جميع الجبهات العربية، وتوحيد هذه القوات في إطار جيش التحرير الوطني الفلسطيني.

وعلى صعيد الوطن المحتل، حيا المجلس صمود الجماهير الفلسطينية والالتفاف حول المنظمة الممثل الشرعي والوحيد في الداخل والخارج. ودعا المجلس إلى تنفيذ كل التوصيات الداعية إلى تدعيم صمود الشعب العربي في فلسطين المحتلة (١٩٤٨). ووجه تحيته إلى الاسرى والمعتقلين، وإلى الشعب الفلسطيني في الشتات والعمل على المحافظة على مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية والدفاع عن حقوقهم المكتسبة وحرياتهم وأمنهم.

وحول مسألة العلاقات السياسية، شمل البيان النقاط الخمس، مدار البحث في اللجنة التنفيذية، ومن بعدها اللجنة السياسية المنبثقة عن الدورة. فاعتبر المجلس ان قرارات قمة فاس هي الحد الادنى للتحرك السياسي العربي، الذي يجب ان يتكامل مع العمل العسكري، من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية. وأكد المجلس أن الالتزام بهذه المقررات لا يتنافى مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني.

واعلن المجلس رفضه لمشروع ريغان، باعتباره لا يشكل اساسا صالحا للحل العادل والدائم للقضية فلسطين وللصراع العربي — الصهيوني. ولأنه يتنكر للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في العودة واقامة الدولة المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

أما على صعيد العلاقات الفلسطينية — العربية، فقد اقر المجلس تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية، في الوطن العربي بأكمله، من أجل التصدي للمؤامرات والمشاريع التصفوية، خصوصا اتفاقيات كمب ديفيد ومشروع ريغان، والالتزام بالقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين، مع التمسك بكامل الحقوق الفلسطينية، ووحدانية التمثيل، والقرار الوطني المستقل، ومناهضة كل المشاريع الرامية إلى ضرب هذه المبادىء.

وحدد المجلس العلاقة مع الاردن على أساس «الكونفدرالية» بين دولتين مستقلتين. وأكد على العلاقات المميزة التي تربط الشعبين الفلسطيني والاردني. ورفض المجلس، مجددا، اتفاقيات كمب ديفيد، وأرصى بالوقوف إلى جانب نضال الشعب المصري وقواه الوطنية لانهاء هذه الاتفاقيات، حتى تعود مصر إلى موقعها النضالي في صفوف الأمة العربية.

وسجل المجلس، مقابل ذلك، الاهمية الاستراتيجية للعلاقة مع دمشق، باعتبار ان المنظمة وسوريا تقفان في خط المواجهة مع العدو الاسرائيلي. ودعا المجلس إلى تعميق العلاقات مع الشعب اللبناني وحركته الوطنية، ودعمه في حربه ضد العدو الاسرائيلي. كما دعا